

فوق الطاولة

د. سعد بساطة

جرامين يونس يجيب:
هل للفقراء «بنك»؟!

يضع علم الاقتصاد ستة شروط أساسية للبدء بأي مشروع - إنتاجي أو خدمي- ويحلو للعلماء توصيفها في 6 كلمات - بدايتها حرف (M) وهي رأس المال (Money)، اليد العاملة (Manpower)، المعدات (Machinery)، المواد الأولية (Material)، الإدارة (Management)، وأخيراً التسويق (Marketing).

وليس عن عبث تم وضع المال في البداية، فهو المحرك للتعاقد مع خبراء وعاملين وتأهيلهم، ولشراء الآليات، ولاتباع المواد، وللشروع بحملات تسويق... ولكن، المشروعات المتوسطة والصغيرة (وهي تشكل العمود الفقري للنشطة الخدمية والإنتاجية في بلدنا) تعاني من مشكلات السيولة، وهذا ما اكتشفه كثيرون، ووفقوا لا يحركون ساكناً، ولكن هنا قام اقتصادي يدعى «محمد يونس» من بلد أسوي فقير يدعى بنغلاديش بابتداء فكرة الحل.. ولكن من هو يونس هذا؟

ولد محمد يونس عام ١٩٤٠ بمدينة شيتاجونج، عام ١٩٦٥ درس الدكتوراه بأمريكا، عاد لبلده بنغلاديش الحديثة للاستقلال عن باكستان ١٩٧٢ ليصبح رئيساً لقسم الاقتصاد بالجامعة، وبسبب تقادم أوضاع قراءه بلده، مضى يحاول إقناع البنوك بوضع نظام لإقراضهم من دون ضمانات، مما نعاهم للسخرية من أفكاره، زاعمين أن الفقراء ليسوا أهلاً للإقراض، لكنه صمم على إنشاء بنك جرامين عام ١٩٧٩ بنظام القروض المتناهية الصغر التي تساعدهم على القيام بأعمال بسيطة تدرب عليهم بدلاً من عقولهم وقد حصل على جائزة نوبل عام ٢٠٠٦.

مشكلة البنوك أنها تمنح القرض للملي الذي لا يحتاجه، أما من يحتاجه فعلاً فتجديه عنه، كمن يياوك مظلة في يوم ممشم، وجيبتها في الأوقات الممطرة!

أحدهم احتاج إلى مبلغ مالي للبدء بمشروع، وبناءً على نصيحة زوجته جال على جيرانه، في السماء عاد خاوي الوفاض، سألته بقلق «هل حصلت على القود»، أجاب: ((لا، نصف الموجودين لا يعرفوني كفاية، والمشكلة في النصف الآخر: فهم «يعرفونني»!))

خلال زيارته يونس للأسر الفقيرة بالريف، اكتشف أن القروض الصغيرة يمكن أن تحدث فرقاً لها، حيث وجد مجموعة من النساء يصنعن من الخبز ثانياً معتمدات على القروض التقليدية لشراء المواد، لذا فإن أرباحهن تذهب للمقرضين. ولم تكن البنوك التقليدية تريد أن توفر قروضاً صغيرة بفائدة مقبولة للفقراء بسبب ارتفاع المخاطر الاقتصادية، عندما أقرض ٢٧ دولاراً من أمواله الخاصة إلى ٤٢ امرأة قروية.

لاحقاً وبعد مفاوضات عسيرة، عرض «يونس» على إدارة البنك أن يضمن هو شخصياً قروض هؤلاء الفقراء، واستغرق الأمر ٦ أشهر قبل أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق. ولكن تم تقديم القروض إلى «يونس»، حيث طلب منه البنك أن يعمل كوسيط، وأن يقوم هو بتقديم الأوراق اللازمة لكل قرض لأنهم لا يريدون التعامل مع الفقراء مباشرة.

عام ١٩٧٦، حصل يونس أخيراً على قرض حكومي من بنك جانا لإقراض الفقراء في قرية جوربا، وواصلت المؤسسة العمل، وتأمين قروض من البنوك الأخرى لمشروعاتها، حيث وصل عدد المقترضين إلى (٢٨.٠٠٠) بحلول عام ١٩٨٢، عندما بدأ المشروع التربحي العملي لبنك متكامل لفقراء بنغلاديش، وتمت تسميته بنك جرامين القروي.

واجه يونس وزملاؤه المشكلات من حركات يسارية عنيفة ومن رجال دين محافظين قالوا إن السماء لن يدقن على الطريقة الإسلامية إذا اقترضن المال من البنوك، وبحلول ٢٠٠٧، أقرض جرامين ٦.٣٨ مليارات دولار إلى ٧.٤ ملايين مقترض، ولضمان السداد، يستخدم البنك نظام «مجموعات التضامن» لدعم جهود بعضهم بعضاً في النهوض بالاقتصادي الذاتي. حصل يونس على جائزة نوبل تقديراً لجهوده بإيجاد فرص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أخيراً مع ابتسامته، يقول أحدهم: «إذا أخذت قرضاً من بنك، فسنتقي في ضاقته ٣٠ سنة تسده، في حين لو سرقت كل أموال البنك، لحكم عليك بالسجن بضع سنوات...»

بالختم تساؤل: هل يمكن لتجربة «بنك الفقراء» أن تنتج في بلدنا؟

تعديل آلية تمويل المستوردات للتجار والصناعيين والأولوية للمادة الأولية

الحلاق لـ«الوطن»: يجب أن يكون ملزماً للتاجر والمستورد وشركات الصرافة
صانعيون لـ«الوطن»: نطالب بالتمويل عن طريق الصناعيين والتجار دون الرجوع لشركات الصرافة

إجتار العلي

يكون التسديد بالبرية السورية وينسب محددة، وفقاً لإمكانيات وما هو متاح.

ووفقاً للمكتب المركزي للإحصاء عن نسب البطالة، كشف المكتب المركزي للإحصاء عن انخفاض نسبة البطالة من ٣١,٢ بالمائة عام ٢٠١٩، إلى ٢٠,٩ بالمائة عام ٢٠٢٠، وتوقفت الإحصائيات عند هذا الحد، ولم يصدر المكتب أي إحصائيات جديدة، وليس لدى أحد فكرة عن الأرقام والنسب الجديدة للأعوام ٢٠٢١ و٢٠٢٢.

وعلى اعتبار أن خطوات دراسة وتحليل أي مشكلة اجتماعية تبدأ بالحصول على الإحصائيات اللازمة للسبر في ضوئها وتحليل بياناتها، والوقوف عليها لتحديد الفترات ونقاط الضعف والعمل على حلها، وضمن الحديث عن نسب البطالة وتقديدها بين نسب الذكور والإناث خاصة في ضوء مسابقة التوظيف المركزية الأخيرة، حاولت «الوطن» التواصل مع المكتب المركزي للإحصاء، لكننا لم نلق أي رد رغم محاولتنا المتكررة.

من جهتها، مديرة مرصد سوق العمل راما طوبال أكدت لـ«الوطن» أنه لا نسب بطالة العمل.

في المرصد، موضحة أن النسب في المكتب المركزي للإحصاء، وإن آخر إحصائية مقدمة من المركز كانت عام ٢٠١٩، سوق العمل، حيث يتم وفقاً بناء قاعدة بيانات بالعدد الفعلي الذي يكون بحاجة إلى إحصاءات لم تقع في هذه المطالبات اليوم. وأوضحت طوبال أن مرصد سوق العمل يعمل حالياً على نظام معلومات سوق العمل، والمقود لدى المرصد هو البيانات، وحالياً يتم تأسيس نظام لهذه البيانات الغائبة، كما أن المرصد اليوم في ضوء الإعداد الأخير للمنصة الإلكترونية وستتم برمجتها بداية الشهر القادم، وبعدها سيبدأ

يعتبر الحلاق أن وجهة نظر شركات الصرافة بعدم تحديد سعر القطع تعود إلى عدم وجود واردات كافية لديهم من جهة، ومنح أولوية التمويل للفتح والمخروقات والمواد الأساسية للحكومة من جهة أخرى، وهم محقون بذلك إذا تم النظر من وجهة نظرهم، أما بالنسبة لقطاع الأعمال فإن التجار والصناعيين يعدون هذا الفصل عبئاً على أعمالهم، وخاصة أنهم طوال فترة الأزمة كانوا قادرين على تأمين قطع أجني من مصادر مختلفة، وهم أكثر قدرة على تحديد رأسامهم والعمل بناءً عليه، لافتاً إلى المطالبات الدائمة بإعادة النظر بهذا

بعد وصول ساعات التقنين الكهربائي لمعدلات غير مسبوقة
تحسن طفيف في توريدات الفيول لكنه لن يحدث أثراً في تخفيف التقنين

عبد الهادي شباط



بعد أن وصلت ساعات تقنين الكهرباء لمعدلات قياسية وغير معهودة باتت تعيق الحياة العامة وتعطل الكثير من الأنشطة الاقتصادية بسبب قلة حوامل الطاقة المتوفرة علمت «الوطن» من مصدر مطلع أنه يجري العمل لإعادة تأهيل واستثمار أحد حقول النفط المهمة في الجزيرة السورية وهو ما يسع بتحسين تدفق حوامل الطاقة نسبياً خلال الفترة المقبلة.

بينما تقيد البيانات الحالية في وزارة الكهرباء أن تحسناً طفيفاً حصل على توريدات مادة الفيول خلال الأيام الأخيرة لكن حسب قول أحد المديرين في وزارة الكهرباء فإن ذلك لن يحدث أثراً ملحوظاً في تحسين الطاقة الكهربائية بسبب ارتفاع الطلب على الكهرباء خلال الأشهر الحالية (التي تضاف إلى أن معظم مجموعات التوليد تعتمد على مادة الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية). لكن المدير اعتبر أن أهمية تحسين واردات الفيول النسبي لحدود ٤ آلاف طن يومياً بدلاً من ٢.٥ ألف طن تسهم في تعزيز الاحتياطي من مادة الفيول التي تم استنزافها كثيراً خلال الأشهر الأخيرة حيث انخفض المخزون الاحتياطي لأقل من ٤٠ ألف طن.

مطحات التوليد العاملة تعتمد على الغاز في التشغيل والتوليد وهو رهن تحسن الظروف العامة في البلد وقدرته الحالية على تأمين كميات أفضل من الحالية.

وفي الجانب الفني بين أن مجموعات التوليد الحالية (العاملة) قادرة في حال تم تأمين مادة الغاز على توليد حتى ٤٥٠٠ ميغا واط وهو ما يعادل ٦٠ بالمائة من حاجة البلد كهربائياً مقدراً أنه في حال الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل لمجموعات التوليد العاملة حالياً تصل لبرامج تقنين نحو ٤,٥ ساعات كهربائية مقابل ١,٥ ساعة قطع في مختلف المحافظات والمناطق السورية ومنه فإن الطاقة الإنتاجية الحالية هي لا تتجاوز ٥٠ بالمائة من الطاقة التشغيلية المتاحة لمجموعات التوليد العاملة والتخريب والسرقة.

وتقدير لإجمالي الاحتياجات حتى وصل لمعدلات تقنين شبه صفرية بحدود ١٧ ألف ميغا واط وهو تقدير أولي اعتماداً على المقارنة مع كميات الإنتاج قبل الحرب على سورية التي كانت بحدود ٩ آلاف ميغا واط مع مراعاة أن الكثير من الاحتياجات الصناعية والتجارية وحتى المنزلية لم يعد كما كان عليه قبل عام ٢٠١١.

علماً أنه تم إدخال نحو ٦٠٠ ميغا واط قبل نهاية العام الماضي ٢٠٢٢ من محطات الزارة في حماة ومحطة حلب ومحطة الرستن في اللاذقية وهو جزء من خطة عمل تنفيذها وزارة الكهرباء لإعادة تأهيل محطات ومجموعات توليد الطاقة الكهربائية التي تعرضت للتدمير والتخريب والسرقة.

لا نسب للبطالة في سورية اليوم.. ومكتب الإحصاء لا يستجيب

طوبال لـ«الوطن»: مرصد سوق العمل يحتاج إلى ثلاث سنوات لبناء قاعدة بيانات وإعطاء مؤشرات صحيحة

نوار هيفا



في آخر إحصائية عن نسب البطالة، كشف المكتب المركزي للإحصاء عن انخفاض نسبة البطالة من ٣١,٢ بالمائة عام ٢٠١٩، إلى ٢٠,٩ بالمائة عام ٢٠٢٠، وتوقفت الإحصائيات عند هذا الحد، ولم يصدر المكتب أي إحصائيات جديدة، وليس لدى أحد فكرة عن الأرقام والنسب الجديدة للأعوام ٢٠٢١ و٢٠٢٢.

وعلى اعتبار أن خطوات دراسة وتحليل أي مشكلة اجتماعية تبدأ بالحصول على الإحصائيات اللازمة للسبر في ضوئها وتحليل بياناتها، والوقوف عليها لتحديد الفترات ونقاط الضعف والعمل على حلها، وضمن الحديث عن نسب البطالة وتقديدها بين نسب الذكور والإناث خاصة في ضوء مسابقة التوظيف المركزية الأخيرة، حاولت «الوطن» التواصل مع المكتب المركزي للإحصاء، لكننا لم نلق أي رد رغم محاولتنا المتكررة.

ضخ البيانات أو تغذية النظام بالبيانات حتى يتم الحصول على مؤشرات سوق العمل.

وأشارت إلى أن الوقت المطلوب لبناء قاعدة البيانات لا يقل عن ثلاث سنوات ليستطيع المركز إعطاء مؤشرات صحيحة عن واقع سوق العمل، حيث يتم وفقاً بناء قاعدة بيانات بالعدد الفعلي الذي يكون بحاجة إلى إحصاءات لم تقع في هذه المطالبات اليوم. وأوضحت طوبال أن مرصد سوق العمل يعمل حالياً على نظام معلومات سوق العمل، والمقود لدى المرصد هو البيانات، وحالياً يتم تأسيس نظام لهذه البيانات الغائبة، كما أن المرصد اليوم في ضوء الإعداد الأخير للمنصة الإلكترونية وستتم برمجتها بداية الشهر القادم، وبعدها سيبدأ

خسارة المكتب لمعظم كوادره، ومشيراً إلى صعوبة العمل الميداني خاصة في مجال الإحصائيات والنسب، لذلك تكون الأرقام المقدمة من قبل المركز مقديراً وليست نسباً حقيقية وعملية يستند فيها وتنبئ عليها دراسات.

واقترح عريش وجود بيانات العاملين بالقطاع العام في سورية في مركز الإحصاء، لأن الجهات العامة تزودها بكامل البيانات الإحصائية وبشكل سنوي بعدد العاملين وسماهم وجنسهم وتوزعهم حسب الفئات العمرية والمسمى الوظيفي والخبرة العلمية.

وفيما يتعلق بقاعدة بيانات عاملي القطاع الخاص أكد عريش أنها كانت تصل مرتين

عريش لـ«الوطن»: استقلالات من القطاع العام ومسابقة التوظيف حبة مسكن

الحاصلة في الوظائف العامة وهو ما يتطلب فعلياً مزيداً من طلبات التوظيف، خاصة في الجهات العامة.

وأوضح عريش أنه في حال قفنا برصد الحالية والأجور والضعف الذي يشعر به الموظف فتكاثفها وحدها تحتاج ٦٠ بالمائة من الراتب لذلك يجد الموظف نفسه مضطراً للاستغناء عن هذه الوظيفة.

وعن إمكانية سد الفجوة الحاصلة بغياب الإحصائيات طيلة هذه السنوات كشف عريش أنها غير قابلة للعلاج فمن المستحيل عودة الزمن لوراء، وما يجب العمل عليه اليوم تلافياً هذه الأخطاء والبدء بتقديم بيانات حقيقية بنسب مدروسة من العام الحالي وهي مهمة الجميع.

خلال العام للمكتب وبشكل دوري متابعة أرقام العاملين الفعليين وبعدها يتم احتساب نسب البطالة وغيرها.

وأوضح عريش أنه في حال قفنا برصد الحالية والأجور والضعف الذي يشعر به الموظف فتكاثفها وحدها تحتاج ٦٠ بالمائة من الراتب لذلك يجد الموظف نفسه مضطراً للاستغناء عن هذه الوظيفة.

وعن إمكانية سد الفجوة الحاصلة بغياب الإحصائيات طيلة هذه السنوات كشف عريش أنها غير قابلة للعلاج فمن المستحيل عودة الزمن لوراء، وما يجب العمل عليه اليوم تلافياً هذه الأخطاء والبدء بتقديم بيانات حقيقية بنسب مدروسة من العام الحالي وهي مهمة الجميع.

استيراد أكثر من ٢٠٠٠ طن بذار بطاظ وترخيص ٨٤ مدجنة و١٤٠ مزرعة أبقار

حمود لـ«الوطن»: كثرة الإنتاج تسهم في انخفاض الأسعار والمواد العلفية تتأثر بارتفاع الأسعار عالمياً

هناة غانم

١٨٩٦٠ طن كسبة فول الصويا، و١٠٦١٢ طن كسبة علفي و٧٣٣٨ طن مواد ومصنات علفية أخرى. مؤكداً أن المديرية أنجزت خلال الفترة نفسها ٣٥٠ عبئة رقابية على الأعلاف المستوردة و١٤٥ عبئة على الأعلاف المحلية، وبلغ عدد العينات العلفية المحللة في مختبر تحليل الأعلاف في دمشق وطرطوس ٨٨٣٧ عبئة مختلف المواد العلفية..

وعن الصعوبات التي يعانيها من مربو الثروة الحيوانية قال إن ارتفاع الأسعار وخاصة في قطاع الأبقار، لأن أغلبية المواد العلفية مستوردة وبالتالي تتأثر بارتفاع الأسعار عالمياً إضافة إلى الصعوبات التي يواجهها المستوردون لتأمين المادة وارتفاع تكاليفها حتى تصل إلى تأمين نتيجة المتاح. حيث الاقتصادي إضافة إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج، كل ذلك يتعكس على أسعار المنتج النهائي والتربية وبيعها في السوق المحلية والافتقار إلى أنه رغم صعوبات العمل في الوزارة في قطاع الثروة الحيوانية، حيث تقوم مؤسسة الأعلاف بتأمين جزء من العلف حيث تقوم بتوزيع الكميات المتاحة لديها من المنتج محلياً إضافة إلى المستورد. وعن موضوع مشكلة تأمين العلف بين أن التراخيص الممنوحة (مداجن- أبقار- أغنام) تحتاج إلى تأمين مستلزمات، إذ إن من يقوم

بالترخيص يدرك أنه بحاجة لتأمين العلف لقطع الدواجن والأبقار والأغنام وبالتالي لا يمكن أن يعتمد على المكن العلفي المقدم من مؤسسة الأعلاف لأن هناك ارتفاعاً بالأسعار عالمياً.

من جهة أخرى، بين مدير المؤسسة العامة لإكثار البذار المهندس وائل الطويل أنه تم استيراد ٢٠٥٧ طناً من بذار البطاط الموسم الحالي من أصناف سوبوتا وأجريا وفابولا وفريدة وأريزونا وإيفرست وسينرجي، وهي الأصناف المكتتب عليها من المزارعين، لافتاً إلى أنه تم توزيعها على المحافظات بكمية ٢٠٣ أطنان إلى حلب و٤٤٨ طناً إلى حماة و٣٠٠ طن إلى حمص و١٩٣ طناً إلى دمشق و٥٠٠ طن إلى درعا و١٧ طناً إلى السويداء و٩٥ طناً إلى اللاذقية و٣٠٠ طن إلى طرطوس.

وأكد الطويل أن كميات البذار المستوردة بدأت بالوصول إلى القطر في منتصف الشهر الماضي وعلى الفور بدأت عمليات البيع للمزارعين المكتتبين عليها وأسعار تشجيعية، حيث بلغت الكميات المبيعة لتاريخه نحو ٦٨٨ طناً، ومن المتوقع أن تصل كامل كميات البذار إلى القطر خلال الأيام القليلة القادمة، وتستمر عمليات البيع حتى نهاية موعد الزراعة. موضحاً أنه يتوافر لدى المؤسسة نحو ١٧٣ طناً من البذار المنتج محلياً ضمن المشروع الوطني فور الاكتتاب عليها.